الإجراءات النظامية في التعامل مع حالات العنف الاسري
"دراسة ميدانية على منطقة مكة المكرمة"

فهد المالكي

مستخلص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإجراءات النظامية في التعامل مع حالات العنف الأسري. وطبقت الدراسة على وحدة الحماية الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة، وذلك باستخدام منهج دراسة الحالة، وجُمعت البيانات بأداة المقابلة والملاحظة البسيطة. ويتكون مجتمع البحث من الحالات التي تمت معالجتها من قِبل الحماية الاجتماعية في المدن الثلاث أثناء فترة الدراسة والعاملين المختصين. وبلغ عدد العينة (26) حالة في دار الحماية بجدة والطائف، بينما لم يوجد حالات لدى وحدة الحماية بمكة المكرمة لعدم وجود دار إيواء. كما بلغ عدد عينة الموظفين (41) موظفًا. وجاءت أهم النتائج ارتفاع حجم بلاغات العنف الأسري وفي زيادة مطردة، حيث بلغ العدد الإجمالي خلال الأعوام الثلاثة (2107، 2018، 2019) على التوالي (4748، 25375، 33085) كما جاء التفكك الأسري الأغلب في خصائص التكوين الأسري لجميع الحالات، ومن أهم الأسباب المؤدية إلى العنف الأسري. وتبين أن أغلب الحالات تعرضن إلى عنف متعدد، وجاء العنف النفسي أكثر أنواع العنف، ثم الجسدي، ثم الإهمال، ثم الاقتصادي، وفي الأخير جاء التحرش الجنسي. كما اتضح أن وحدة الحماية الاجتماعية تقوم بعمل جيد في مباشرة بلاغات العنف الأسري مع وجود بعض أوجه القصور في التعامل مع الحالات، حيث تبين وجود بعض المشكلات لدى الموظفين في قبول الإيواء للحالات، فغالبًا ما يحدث صراع مع الحالات في عملية الدخول من عدمه، كما بيّنت الدراسة أن التواصل مع أسر الحالات جاء بمستوى متدنٍ، وعدم وجود برنامج محدد للأنشطة والبرامج بصورة منتظمة أو محددة بزمن معين.

مقدمة :

تعد ظاهرة العنف الأسري بأشكاله وأنماطه من الظواهر العامة التي تسود كافة المجتمعات الإنسانية، حيث شهد العقد الأخير من القرن العشرين اهتماماً مكثفاً بقضية

العنف الأسرى عامة بما لم يشهده المجتمع الدولي من قبل ذلك بعد أن تزايدت حدة العنف وتعددت أشكاله وأصبح يهدد أمن الاسرة واستقرارها الاجتماعي والنفسي , وقد جاء الإعلان الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993م اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة (عبادة أبو دحدوح , 2008 ص5) .

ويختلف العنف الأسرى باختلاف المجتمعات وبناءاتها الاجتماعية والثقافية وكذلك باختلاف مراحل تطروها التاريخية والحضارية والفكرية وطبيعة وملابسات وتعاقب هذه المراحل وانعكاساتها على خصائص المجتمع وثقافته وأدائه لوظائفه الاقتصادية والاجتماعية المختلفة الأمر الذي جعل النظرة إلى ظاهرة العنف الأسري وأسبابه وانعكاساته ودوافعه نظرة متباينة ومختلفة وذات خصوصية لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية . (كراشدة , 2009) ولقد أكدت العديد من المصادر العالمية والعربية إلى تفشي العنف الأسري، وإلى ارتفاع نسبة النساء والاطفال المتعرضين للعنف الجسدي من قبل أزواجهن (الرديعان , 2008 ص 102) .

مشكلة البحث:

شهد المجتمع السعودي في النصف الثاني من القرن العشرين كثير من التغيرات السريعة ابتداءً باكتشاف البترول وانتهاءً بما أحدثته ثورة الاتصالات والتكنولوجيا في العقدين الماضيين كانت كفيلة بإحداث تغيرات سريعة في بناء المجتمع بكافة عناصره ومكوناته , ومن ضمنها الأسرة التي شهدت تغيرات بنائية ووظيفية أثرت في تفاعل أفرادها وأدائها لكافة وظائفها النفسية والاجتماعية والاقتصادية وربما تكون مصدر إزعاج أو خطر يهدد أحد أعضائها فيشعر بعدم الأمان مثل ما نحن بصدده العنف الأسري , والذي يعتبر من أهم المشكلات التي لها أثر كبير في حياة الأفراد والمجتمعات , كما أن مفهوم العنف الأسري في المجتمع السعودي ينتابه كثير من الغموض بين مفهوم حق التأديب والاعتداء (العنف) . الأمر الذي تطلب من حكومة المملكة العربية السعودية ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية القيام بعدة جهود للتعامل مع ظاهرة العنف الأسرى وكان أخرها أنشاء الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بقرار وزاري بتاريخ 1425/3/2هـ .وتخدم الإدارة الطفل (18)عام فما دون , والمرأة أياً كان عمرها لحمايتها من الإيذاء الجسدي أو النفسي أو الجنسي , والحالات الأخرى ألمستضعفة .

واستمراراً في جهود المملكة العربية السعودية في تقديم ما يحقق الامان الأسري , أصدرت وزارة الشئون الاجتماعية اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء بقرار معالي وزير الشئون الاجتماعية رقم 43047 وتاريخ 1435/5/8هـ , ثم صدرت اللائحة الاخيرة بقرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية رقم 76048 وتاريخ 1440/4/20هـ .وقد ورد في احصائيات وزارة العمل والشئون الاجتماعية للأعوام : (عام 2017 م , 2018, 2019) عدد بلاغات العنف الاسري في المملكة العربية السعودية .

العام	عدد البلاغات
2017	4748
2018	25375
2019	21828

كما يشهد المجتمع السعودي كثير من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وما صدر مؤخراً من السماح للمرأة بالقيادة , وكذلك تمكينها من بعض المهن لم تكن متاحة لها سابقاً مما ينتج عنه كثير من التغيرات على البناء الاسري , بشكل خاص والمجتمع بشكل عام الامر الذي يتطلب أن يكون هناك تقدم في التشريع وسن القوانين وتطوير الأنظمة ومؤسسات المجتمع المدني بما يتناسب مع التغيرات الجديدة والعصر الحديث وبما يتفق مع ثقافة المجتمع وقيمه للوصول دائماً الى مجتمع متماسك وأسرة ناجحة تقوم بدورها في رعاية واستقرار افرادها. وتتحدد مشكلة الدراسة الحالية في اجابة التساؤل التالي : ما هو الواقع الفعلي لنظام الحماية من الايذاء في مواجهة العنف الأسري , والتعرف على أهم المعوقات , والتوصل إلى تصور مقترح يسهم في تطوير نظام الحماية من الايذاء .

أهمية البحث:

الأهمية العملية للبحث :

دراسة نظام الحماية من الايذاء في المملكة العربية السعودية , والواقع الفعلي في مواجهته للعنف الاسري , والمعوقات , وتقديم تصور مقترح يساعد على تطوير النظام , بما يحقق الأمان لكافة أفراد الأسرة , وما تحمله الدراسة من رسالة ضمنية هادفة لجميع العاملين

والمختصين للارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم , وكذلك لجميع أفراد الأسرة تتمثل في إيضاح الهدف من وجود نظام الحماية من الإيذاء وهو (تحقيق الأمان والاستقرار الأسري والاجتماعي).

الأهمية العلمية للبحث :

نظام الحماية من الإيذاء وهو نظام حديث صدر بتاريخ 8 / 5 / 1435هـ تم تطبيقه في المجتمع السعودي لمعالجة العنف الأسري , ولأهميته في تحقيق الاستقرار والأمان الأسري والاجتماعي , وما يمكن أن تخرج به الدراسة من نتائج تسهم في زيادة الابحاث العلمية التي تفيد الجهات المعنية في الدولة بالارتقاء بالأنظمة الأسرية والاجتماعية بما يتوافق مع خصوصية الأسرة السعودية ومواكبة التغيرات الجديدة.

هدف البحث:

هدف الدراسة : هو التعرف على الإجراءات التي يتم من خلالها التعامل مع حالات العنف الأسري.

تساؤلات البحث :

1- ماهي شروط واجراءات استقبال بلاغات العنف الأسري ؟

2- ماهي الاجراءات وخطوات العمل في التعامل مع حالات العنف الاسري ؟

مفاهيم البحث:

1-الاجراءات النظامية : يعرفها الباحث اجرائياً بانها جميع الاجراءات والخطوات النظامية التي يتم اتخاذها من قبل المختصين بالتعامل مع حالات العنف الاسري بدأ من تلقي البلاغ وحتى انتهاء معالجة موضوع الحالة ويشمل تلقي البلاغ , والتواصل مع الحالة , واجراء المقابلات والبحث الاجتماعي , والكشف الطبي , والتقييم النفسي , وتقديم المساعدة والمعالجة , وتوفير الايواء والحماية الاجتماعية , ومسائلة المتسبب وتقرير العقوبة اللازمة بحقة.

5- **ويعرف الباحث العنف الأسري إجرأيا:** بأنه كل فعل مقصود يقوم به أي فرد من أفراد الأسرة تجاه المرأة والأطفال من الأسرة ذاتها يلحق الأذى بهم ماديًا أو معنويًا.

كما يعرف العنف ضد المرأة : بأنه أي عمل أو تصرف عدائي , أو مؤذ أو مهين , يرتكب بأية وسيلة , ويخلق لها معاناة جسدية أو جنسية , أو نفسية بطريقة مباشرة , من

خلال الخداع أو التهديد أو الاستغلال الجنسي أو التحرش أو الإكراه أو العقاب , أو إجبارها على البغاء , أو استخدام أية وسيلة أخرى , مثل إنكار وإهانة كرامتها الإنسانية , أو سلامتها الأخلاقية , أو التقليل من شخصها ومن احترامها لذاتها , أو الانتقاص من إمكانيتها الذهنية والجسدية وصولاً للقتل .(كرادشة 2009) ص 166).

الدراسات السابقة :

الدراسات المحلية :

1- دراسة المالكي (2012) بعنوان آليات التعامل مع المعنقة أسريًا دراسة تطبيقية على لجان الحماية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، باستخدام منهج المسح الاجتماعي لكل من المعنفات المودعات بدور الحماية وقت إجراء الدراسة، والإخصائيين الاجتماعيين، إضافة إلى أعضاء اللجنة الرئيسة للحماية الاجتماعية. هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع الفعلي للآليات التي يتم التعامل بها مع المعنفة أسريًا، كذلك الوقوف على أهم المعوقات التي تواجه تلك للآليات، وقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، كما تم الاعتماد على المقابلات كأداة ثانية للدراسة. وقد جاءت أهم النتائج أن أكثر أنواع العنف الأسري التي تعاني منها المرأة المعنفة هو العنف الجسدي والنفسي، ومن أهم الأسباب المؤدية إلى ذلك كثرة الخلافات وانعدام الحوار بين أفراد الأسرة. كما كشفت الدراسة عن عدم وجود نظام للحماية، وعدم وجود آلية تنظم العمل بالنسبة للفريق التنفيذي، إضافة إلى عدم وضوح آلية البلاغات والشكوى، وصعوبة التواصل مع اللجان، وعدم وجود مبانٍ خاصة للإيواء لجميع الفئات المستفيدة من شروط الإيواء تحقق أهداف لجان الحماية في بعض المناطق. كما كشفت الدراسة، عن أن أهم المعوقات التي تواجه فريق العمل بلجان الحماية الاجتماعية تمثلت في عدم وجود آلية لتنظم العمل رفض التعاون من جانب الأسرة، عدم الإبلاغ عن بعض حالات العنف الأسري. وقد أوصت الدراسة بـ: إصدار نظام للحماية الأسرية يراعى فيه خصوصية الأسرة السعودية، والاستفادة من المعلومات المرتدة من أرض الواقع من خلال دراسات

ميدانية على مناطق المملكة كافة، وكذلك ذوو الخبرة الميدانية من اللجان الرئيسة، والإخصائيين الاجتماعيين.

2- دراسة الصغير (2012) بعنوان العنف الأسري في المجتمع السعودي أسبابه وآثاره الاجتماعية. على عينة عشوائية قوامها (391) من الجهات التي تتعامل مع قضايا العنف الأسري في منطقة الرياض: الشرطة والمستشفيات، والسجون عن طرق أداة الدراسة الاستبيان، باستخدام منهج المسح الاجتماعي. جاءت أهم النتائج، أن أسلوب العنف الأسري السائد في المجتمع السعودي جاءت مرتبه وفقًا لما يلي: الإيذاء اللفظي، والإهانة، والإيذاء النفسي، والإيذاء الجسدي والطرد من المنزل، أما الاغتصاب فهو نادر الحدوث. وجاءت أبرز الأسباب: ضعف العلاقات الأسرية، إدمان أحد أفراد الأسرة على المخدرات، وعدم اهتمام الآباء بمشاكل الأبناء. وضعف التوجيهات الدينية من الوالدين والشعور بالحرمان وفقدان الأمان والبطالة، كما جاءت أكثر الفئات المعرضة للعنف: الأبناء الإناث، والأبناء الذكور، ثم الأمهات. ومن أهم الآثار التفكك الأسري والطلاق، وعدم التمكن من تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة سليمة، وضعف الثقة في النفس والعدوانية. كما جاءت أبرز المقترحات في: تجنب النزاعات الزوجية أمام الأطفال، زرع ثقة السلم والسلام من خلال مناهج التعليم، تواجد الآباء مع الأبناء بالمنزل لأكبر وقت ممكن، التوعية وتنمية ثقافة الحوار، وسن الأنظمة واللوائح التي تسهم في مواجهة العنف الأسري، والتوسع في إنشاء مؤسسات للتوجيه والإرشاد الأسري للمساعدة في حل المشكلات الأسرية.

3- دراسة اليوسف وآخرون (2005) عن العنف الأسري في المجتمع السعودي دراسة ميدانية. هدفت الدراسة إلى معرفة العنف الأسري من حيث الأنماط وخصائص الأسر المعرضة للعنف، وطبقت الدراسة على مختلف مناطق المملكة. واشتملت عينة الدراسة على أربع عينات مختلفة: العينة الأولى الإخصائيون المتعاملون مع حالات العنف الأسري سواء الاجتماعيين، أو النفسيين، وبلغ مجموعها (62) مبحوثًا، والعينة الثانية

أخذت من سجون النساء، وبلغ عدد الاستمارات (25) استمارة، أما العينة الثالثة الإخصائيات الاجتماعيات والنفسيات العاملات في شؤون الخادمات ومكاتب مكافحة التسول، وبلغ عدد الاستمارات لهذه العينة (35) استمارة، والعينة الرابعة اشتملت على (396) استمارة. وكشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج، أهمها: أن العنف غالبًا ما يقع في الأسر المفككة بسبب الطلاق، أو وفاة أحد الوالدين، كما كشفت النتائج عن أن حالات العنف المنزلي في ازدياد، وأن حالات العنف ضد النساء هي الأعلى، وأن معظم العنف الموجه للمرأة كان من النوع الجسدي والنفسي. كما أوصت الدراسة بأن هناك ضرورة ملحة لتزويد وحدة الحماية بالكوادر المدربة لمواجهة مشاكل العنف المتزايدة في المجتمع السعودي، وكذلك إنشاء مركز وطني له صفة اعتبارية مستقلة يتبع مباشرة مكتب الشؤون الاجتماعية، وتكون مهمة هذا المركز متابعة المشكلات التي يواجها أفراد المجتمع مما له علاقة بأنماط العنف الأسري، كما أوصت الدراسة بمجموعة من الآليات خاصة بآليات العمل في الإدارة العامة للحماية الاجتماعية.

الدراسات العربية :

1- دراسة حسان (2010) بعنوان آليات المواجهة الشرطية لجرائم العنف الأسري، على عينة من العاملين في عدد من الجهات الحكومية في مدينة دمشق والبالغ عددهم 152 مفردة. هدفت الدراسة إلى معرفة الآليات المناسبة للوقاية من جرائم العنف الأسري، والآليات المناسبة لضبط جرائم العنف الأسري، وكذلك الآليات المناسبة لتعزيز التعاون بين الشرطة والموطنين. ومن أهم نتائج الدراسة، أن من الآليات المهمة للوقاية من العنف الأسري تنظيم حملات التوعية المتعلقة بجرائم الشرف وتأديب النساء والأطفال. وأهم المعوقات ضعف البرامج التدريبية.

2-دراسة رطوط (2009) بعنوان برامج أنظمة إدارة حماية الأسرة وفاعليتها في تغيير أوضاع الأسر التي مارست العنف مع أطفالها في الأردن. هدفت الدراسة إلى التعرف

على برامج أنظمة إدارة حماية الأسرة وفاعليتها في تغيير أوضاع الأسر التي مارست العنف مع أطفالها في الأردن، على عينة قوامها (144) حالة أخذت من جميع الأسر التي سجلت بحقها قضايا عنف ضد أطفالها في العاصمة عمان سحبت بطريقة عشوائية، وعلى عينة قصدية من العاملين بلغ عددهم 25. وجاءت أهم نتائج الدراسة، أن الأسر التي كان عدد أفرادها (6) هم أكثر ممارسة للعنف، وهذا يعني أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة الواحدة زاد معه إمكانية حدوث العنف ضد الأطفال، وجاءت استفادة الفرد المعنف من جلسات الإرشاد الأسري والاجتماعي أعلى خدمة تلقتها الفئات المستهدفة بنسبة 86.1%، كما أن غالبية الأسر لم تستفد من خدمات الحاكم الإداري، ولم تستفد من خدمات مكتب الخدمة النفسية، كما أن التغيير الحاصل في علاقة الأزواج، وكذلك علاقتها بأسرتها التوجيهية الممتدة بعد تلقيهم خدمات إدارة حماية الأسرة كان متوسطًا وقريبًا من الضعيف. وجاء نتائج اتجاهات العاملين نحو التغيير الذي يمكن أن يحصل في الأسر التي مارست العنف مع أطفالها إلى نتائج سلبية، وتشاؤمية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، منها: أهمية مراجعة عمل برامج وخدمات إدارة حماية الأسرة بشكل عاجل للوقوف على الثغرات، زيادة التعاون والتنسيق بين إدارة الحماية الفعال بين هذه الإدارة وباقي المؤسسات المعنية بقضايا العنف الأسري، تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي لرفع كفاءة العاملين، وخاصة في المجالين الاجتماعي والنفسي، وتغيير اتجاهاتهم السلبية فيما يتعلق بطبيعة العمل مع الأسر المعنقة لأطفالها.

الدراسات الأجنبية :

1- دراسة Whitney Carlson & Christa Streit (2010) أوضحت أن افضل طريقة للتدخل المهني مع النساء الناجيات من العنف الأسري تبدأ بالتقدير الأفضل الذي يؤدي إلى تدخل افضل، كما أشارت الدراسة إلى أن الدعم الكافي يساعد في تحديد ما إذا كانت المرأة تستطيع تحقيق الاستقلال الكامل والدعم يشمل:

دعمًا اجتماعيًا: يتم من خلال مساعدة المرأة في إيجاد جماعات دعم أو خدمات نفسية بربطها بأحد الأصدقاء للتحدث معهم، ودعمًا ماليًا يتم من خلال مساعدة المرأة على إدارة مالها أو إيجاد عمل، ودعمًا عاطفيًا يتضمن تقدير المرأة لذاتها، وإعطاءها معلومات عن استراتيجيات التكيف والتعامل مع الضغوط.

2- دراسة مؤسسة مورسن للسياسات العامة (Morrison Institute 2005) بعنوان اتجاهات سلطات تطبيق القانون نحو جرائم العنف الأسري في ولاية أريزونا الأمريكية. حيث أجريت هذه الدراسة بهدف تطوير الجهات المختصة التي تعمل في مجال التصدي لجرائم العنف الأسري. طبقت الدراسة على (800) شخص ممن يعملون في شرطة ولاية أيرزونا، وتوصلت الدراسة إلى أن جرائم العنف الأسري هي من الجرائم الخطرة التي لا يبلغ إلا عن القليل منها، وغالبًا ما يتولد عنها جرائم أخرى، ولا سيما جرائم العنف. وهذه الجرائم تلقي بآثارها السلبية على العائلة والأطفال والجيران والمجتمع. من ناحية أخرى، كشفت الدراسة عن أن ضباط الشرطة يشعرون بالإحباط من عوامل عدة، أهمها تكرار الاتصالات المتعلقة بجرائم العنف الأسري، وتردد الضحايا في الادعاء على المعتدي أو الانفصال عنه، وضعف المتابعة من قبل منظومة العدالة الجنائية. (عبيدو، 2012، ص 213)

الاتجاهات النظرية :

1- النظرية البنائية الوظيفية :

تنظر هذه النظرية للمجتمع على أنه شبكة واسعة من الأجزاء المترابطة , كل جزء منها يساعد في المحافظة على النظام كاملاً . والفكرة الأساسية التي تؤكدها النظرية هي أن لكل جزء من أجزاء البناء الاجتماعي وظيفة هامة يؤديها, والتي يسعى من خلالها إلى إشباع احتياجات الكائن الإنساني في المجتمع, وأن المجتمع يسعى دائماً إلى تحقيق التوازن والانسجام في أجزائه فإذا حدث خلل ما في أي جزء يؤثر على بقية أجزاء وحدات البناء الاجتماعي ككل, وعلى استقرار المجتمع ككل. وتدعو النظرية إلى أن كافة عناصر النسق الاجتماعي مثل

المدرسة, والعائلة, والدولة يجب أن تتجه إلى تكملة بعضها البعض (كتب خانة, 2006م, ص50، 51). كما يشير الوظيفيون بأنه ليس كل أجزاء المجتمع تسهم في استقراره طول الوقت ويقصد بالاختلال الوظيفي أن عنصر من عناصر المجتمع أو عملية من عملياته تقوض النظام الاجتماعي أو تؤدي الى تهديد استقراره.

وقد أوضح مرتون أن الوظيفية البنائية لا ينبغي أن تدرس الوظائف الإيجابية فحسب, ولكنها يجب أن تركز ايضاً على التوازن الصافي بين الوظائف والاختلالات الوظيفية أو على ما إذا كان البناء يقوم بأداء وظائفه أو يعاني اختلالاً وظيفياً (عبدالجواد, 2002م, ص281,234).

هذا ويُعتبر كثير من الأنماط السلوكية المختلفة وظيفياً مثل العنف الأسري أنماطا غير مرغوب فيها ولا يعني هنا أنه ينبغي أن تفسر الاختلالات الوظيفية تفسيرا تلقائياً بأنها وظائف سلبية اذ أن تقييم الاختلال الوظيفي يعتمد على القيم الموجودة لدى الفرد أو على الوضع القائم.

ومن هذا المنطلق فإن وجود العنف الأسري يدل على خللاً ما في المجتمع سواءً ما يتعلق بالفرد نفسه أو الأسرة أو المجتمع من خلال مؤسساته التعليمية والتربوية والتشريعية فأي جهة من هذه الجهات تقصر في اداء عملها بالشكل المطلوب يزيد من تفاقم العنف الأسري وعدم مواجهته وعلاجه أو على الأقل التقليل من حدته.

2- نظرية التفاعل الرمزي :

تعتبر هذه النظرية أن التفاعل مع الاخرين من أكثر العوال أهمية في تحديد السلوك الانساني. وقد تطورت نظرية التفاعل الرمزي على يد تشارلز كولي وجورج ميد في بداية القرن الماضي , ويركز أنصار نظرية التفاعل الرمزي على ان عمليات التفاعل التي تتم داخل الأسرة من خلال الأدوار التي يؤديها كل فرد والمكانة التي يشغلها كل فرد منهم تكون بمثابة الاطار المرجعي لتكوين الذات لدى أفراد الأسرة. ويتفق معظم أنصار هذه النظرية بأن الانسان يقوم بصياغة وتشكيل الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه من خلال عملية التفاعل الاجتماعي وباستخدام الرموز مثل اللغة. ومن هذا المنطلق يرى أنصار ورواد نظرية التفاعل أن العنف

سلوك يمكن تعلمه من خلال عملية التفاعل , وتتم استعادته في مواقف أخرى متى ما تهيأت تلك العوامل لاستخدامه. على سبيل المثال الابناء يتعلمون من مشاهد العنف التي تقع عليهم أو يشاهدونها أنماطاً من السلوك الانحرافي يستخدمونها في تفاعلهم مع الأفراد الآخرين سواء داخل نطاق الأسرة أو خارجها. (برقاوي , 2007 , ص 330).

الاجراءات المنهجية للدراسة :

نوع الدراسة : دراسة وصفية تحليلية .

المنهج المستخدم : منهج دراسة الحالة .

مجتمع الدراسة : الحالات التي معالجتها من قبل الحماية الاجتماعية في (محافظة جدة , العاصمة المقدسة , محافظة الطائف) , والعاملين من الأخصائيين والاخصائيات الاجتماعيين والاخصائيين والاخصائيات النفسيين .

عينة الدراسة :

تشمل عينة الدراسة ما يلي :

1-الحالات التي تعرضت للعنف المودعين بدور الحماية الاجتماعية خلال الفترة الزمنية لإجراء الدراسة من تاريخ 1440/6/1هـ حتى تاريخ 1440/10/30هـ .

2-الأخصائيين والاخصائيات الاجتماعيين والنفسيين.

أدوات جمع البيانات :

المقابلة.

مجالات الدراسة :

1-المجال المكاني:-

منطقة مكة المكرمة (وحدة الحماية الاجتماعية بمحافظة جدة , وحدة الحماية الاجتماعية بمحافظة الطائف , وحدة الحماية الاجتماعية بالعاصمة المقدسة).

2-المجال ألزماني:-

بدأ الباحث في البحث الميداني من تاريخ 1442هـ

نتائج الدراسة :

التزم الباحث بمنهجية دراسة الحالة في اجراء المقابلات بدأ باختيار الوقت المناسب للحالات لإجراء المقابلات واعداد دليل للمقابلة يتضمن الخطوات والاجراءات بدءً بتعريف الباحث بنفسه والجهة التي ينتمي اليها وعنوان واهداف الدراسة التي يقوم بها , وتوضيح طريقة الحوار مع الحالة (السرد القصصي) , وترك الحرية للحالة للحديث بما تريد , مع توجيه سؤال او عبارة للاستيضاح عن بداية المشكلة وتطوراتها بما يساعدها على تذكر جميع المعلومات والاحداث وتفاصيلها مع شرح طريقة تسجيل المعلومات (الكتابة المباشرة اثناء الحوار) وتشيع الحالات بالمشاركة الفاعلة في الدراسة , كما حرص الباحث على مبدأ التقبل مما كان له الاثر الايجابي في تفاعل الحالات ورغبتهم في الحديث عن مشكلاتهم والمشاركة في الدراسة . كما عمد الباحث الى مراجعة اجراءات المقابلة بعد الخروج مباشرة واعادة صياغتها وترتيبها وتنظيمها وكتابة الملاحظات مما ساعد الباحث على التأكد من اكتمال جميع المعلومات المطلوبة وكذلك امكانية مقابلة الحالات مرة اخرى اذا تطلب الأمر قبل خروجهم من الدار في حال تقرر ذلك ,

أولاً: كشفت الدراسة عن ارتفاع حجم بلاغات العنف الأسري وفي زيادة مطردة، حيث بلغ العدد الإجمالي خلال ثلاثة أعوم (2107، 2018، 2019) على التوالي (4748، 25375، 33085)، وجاءت الإحصائيات في المدن الثلاث جدة في المرتبة الأولى بواقع (695، 3828، 4678)، ثم مكة المكرمة بواقع (214، 1211، 1742)، ثم الطائف بواقع (198، 1119، 1529). ويعود ذلك إلى اتساع النطاق الإشرافي لوحدة الحماية الاجتماعية بمحافظة جدة وكذلك بالنسبة للطائف ومكة، والتغيرات السريعة والمستمرة للمجتمع السعودي اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا، وبالتالي كثرة الخلافات الأسرية المؤدية إلى العنف الأسري، وكذلك الخطوات التي اتخذتها المملكة في سنّ الأنظمة والقوانين للتعامل مع العنف الأسري، ومنها نظام الحماية من الإيذاء الذي تضمن إلزامية البلاغ لكل من يعلم عن موضوع حالة عنف أسري والتعرض للعقوبة في حال عدم الإبلاغ والاهتمام بالإحصائيات والتطوير المستمر للأنظمة.

كما اتضح من نتائج المقابلات مع الموظفين أن الجهات التي ترد إليها البلاغات هي على التوالي: (الرقم الموحد للبلاغات 1919) وهو الأغلب، ثم الشرطة، المستشفيات، ثم التعليم، ثم النيابة العامة من خلال المخاطبات وإحالة القضايا التي يتضح أنها خلاف عائلي أو سوء معاملة والمحكمة بالنسبة للحضانة والزيارة وزواج الفتيات الأقل من 18 عامًا في كلٍّ من جدة ومكة).

ثانيًا: اتضح من نتائج الدراسة، أن وحدة الحماية الاجتماعية في المدن الثلاث تقوم بدور جيد في مباشرة بلاغات العنف الأسري والتعامل معها، مقارنة بحجم البلاغات وقلة الكادر الوظيفي وضعف بيئة العمل.

رابعًا: بلغ عدد الدور الإيوائية في المدن الثلاث عدد دارين إيوائيتين في كل من محافظة الطائف ومحافظة جدة، أما مكة المكرمة فلا يوجد فيها دار إيواء، وفي حال تقرر إيواء حالة ما يتم نقلها إلى دار الإيواء بمحافظة الطائف، كما اتضح أن دار الإيواء بمحافظة الطائف جديدة ومبنى نموذجي رغم عدم استغلالها بشكل جيد، أما المبنى في محافظة جدة فقديم جدًا في حي من الأحياء العشوائية القديمة، وغير مناسب لدار الأجواء، كذلك ابتعاده عن إدارة الحماية الواقعة في حي الحمراء؛ مما كان له أثر سلبي في عدم تحقيق العمل الإيجابي كفريق واحد بين المختصين بالإدارة والعاملين بالدار وصعوبة متابعة إجراءات العمل بالدار. كما اتضح عدم وجود إيواء خاص بالأطفال في الدارين جدة والطائف وإيوائهم مع الحالات الأخرى؛ مما كان له من أثر سلبي على الحالات..

رابعاً : بلغ إجمالي عدد الحالات (26) حالة، حيث جاء عدد (12) حالة بمحافظة الطائف، (14) حالة بمحافظة جدة تراوحت أعمارهن بين (13) و(43) في محافظة جدة، وبين (13) و(48) في محافظة الطائف. كما اتضح أن جميع الحالات في محافظة الطائف من الجنسية السعودية، بينما جاء في محافظة جدة عدد (4) حالات شقيقات من الجنسية اليمنية، وحالة واحدة من الجنسية السورية، وحالة واحدة من أب مصري وأم سعودية، مع عدم وجود إثبات للهوية. كما جاءت الفئة

الاجتماعية لأغلب الحالات في محافظة جدة لفئة غير المتزوجات، بينما جاءت في محافظة الطائف لفئة المطلقات. كما اتضح ضعف المستوى التعليمي والاقتصادي لغالبية الحالات، كما أن جميع الحالات لا يوجد لديهن عمل.

سابعًا: كشفت نتائج الدراسة، عن أن التفكك الأسري جاء الأغلب في خصائص التكوين الأسري لجميع الحالات.

خامساً : اتضح أن غالبية موظفي وموظفات وحدات الحماية الاجتماعية في المدن الثلاث (جدة، ومكة المكرمة، والطائف) تراوحت أعمارهم ما بين (40 و45) بنسبة (41.5)، وجاء (34.1%) أعمارهم من (34 إلى أقل من 40). بينما جاء (24.4%) أكثر من (45).

سادساً : بينت نتائج الدراسة، أن جميع العاملين المختصين في الحماية والذي تم إجراء المقابلات معهم هم إخصائيون اجتماعيون بمسميات وظيفية ومراتب على السلم الوظيفي العام، تبدأ من المرتبة السادسة: باحث اجتماعي مساعد – باحث اجتماعي – إخصائي اجتماعي – مدير، إلى المرتبة العاشرة؛ ويشكلون أغلبيه الموظفين، حيث بلغ عددهم الإجمالي (31)، بينما جاء العدد الإجمالي الإخصائيين النفسيين (9) من الجنسين وبمسمى وظيفي واحد (إخصائي نفسي) وعلى الكادر الصحي، حيث جاء توزيعهم على المدن الثلاث على النحو التالي جدة (8: 2 رجال و6 نساء)، وإخصائية واحدة في الطائف، أما مكة فلا يوجد فيها أي إخصائي أو إخصائية نفسية. كما اتضح أن الموظفين من الإخصائيين الاجتماعيين يشعرون بأن هناك تمييزًا وظيفيًا بينهم وبين الإخصائيين النفسيين لعدم تعيينهم على الكادر الصحي مقارنة بالإخصائيين النفسيين. وقد بلغ إجمالي عدد العينة من الموظفين (41)، يشكل الذكور النسبة الأكبر بعدد (24) مقابل النساء (17). كما جاءت الحالة الاجتماعية لغالبية المتزوجين بواقع (30) موظفًا وموظفة، ثم (7) مطلقة، وعدد (3) غير متزوج والأخيرة أرملة.

سابعاً : أوضحت الدراسة، أن غالبية العينة من الموظفين حاصل على مستوى التعليمي بكالوريوس بواقع (35)، ثم مؤهل ماجستير (6) من الموظفين والموظفات. كما أن جميع أفراد العينة من خريجي الجامعات السعودية؛ حيث شكل خريجي جامعة الملك عبدالعزيز بجدة الغالبية بواقع (27) موظفًا وموظفة.

ثامناً : كشفت الدراسة، عن أن أغلب الحالات تعرضن إلى عنف متعدد فقد يبدأ العنف بالإهمال ثم النفسي إلى الجسدي وغيرها من أنواع العنف أو العكس، وهذا يدل على عمق المشكلات التي تعرضن لها الحالات وطول الفترة الزمنية باستضافة بعضهن بدار الحماية الاجتماعية دون انتهاء مشكلاتهن، وتردد البعض منهن للحماية بصفة مستمرة، حيث جاء العنف النفسي أكثر أنواع العنف، ثم الجسدي، ثم الإهمال، ثم الاقتصادي، وفي الأخير جاء التحرش الجنسي.

كما اتضح أن غالبية الموظفين يرون أن أبرز أنواع العنف تجاه الحالات المعنفة من وجهة نظرهم ومن واقع خبراتهم وتجاربهم اليومية أثناء مباشرتهم للعمل جاء: (العنف الجسدي بتكرار (37)، ثم النفسي بتكرار (35)، ثم الإهمال بتكرار (22)، ثم التحرش الجنسي بتكرار (21)، ثم اللفظي بتكرار (20) ثم الاقتصادي بتكرار (2).

تاسعاً : كشفت الدراسة، عن أن التفكك الأسري من أكثر الأسباب المؤدية إلى للعنف الأسري ثم تأتي بقية الأسباب على التوالي: كثرة الخلافات الأسرية بمختلف مسبباتها الاقتصادية والثقافية والتربوية والأخلاقية ومحاولة الضبط الاجتماعي والتنشئة الأسرية، والطلاق، وإدمان المخدرات، والأمراض النفسية كما أنها تعتبر في نهاية الأمر سبب مباشر في التفكك الأسري، ويتضح لنا التداخل بين أسباب العنف فقد يكون أحدها سببًا مباشراً والآخر نتيجة له أو العكس كالطلاق والتفكك الأسري على سبيل المثال.

كما بينت نتائج إجراءات المقابلة مع الموظفين المختصين حيال أهم أسباب العنف الأسري من وجهة نظرهم على التوالي بشكل تنازلي: (الخلافات الأسرية، الأمراض النفسية، إدمان الكحول والمخدرات، تدني المستوى الاقتصادي).

عاشراً : كشفت الدراسة، عن أن المرجعية النظامية التي يتعامل من خلالها الموظفون مع الحالات والبلاغات اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء مع تباين الاطلاع، والفهم، والمعرفة، والإدراك لمواد النظام من موظف إلى آخر، حيث اتضح أن الأغلبية لديهم قصور في معرفة النظام؛ وقد يعود ذلك إلى ضعف التدريب وعدم وجود دورات تأهيلية للموظف قبل مباشرته للعمل بالحماية.

الحادي عشر: اتضح أن شروط وإجراءات استضافة الحالات من وجهة نظر العاملين هي استضافة الحالات في حال ثبوت العنف الخطير، وعدم وجود أسرة بديلة موقته للحالة من أقربائها. كما كشفت الدراسة عن وجود بعض المشكلات لدى الموظفين في قبول الإيواء للحالات، منها ما يتعلق بالإجراءات في حال دخولها والخوف من عدم خروجها وبقائها في الدار مدة طويلة، كما اتضح أنه غالبًا ما يحدث صراع مع الحالات في عملية الدخول من عدمه يؤثر سلبًا في التعامل مع الحالة مستقبلاً وعلى العلاقة المهنية ومن أهمها التقبل.

الثاني عشر : بينت الدراسة أن التواصل مع أسر الحالات كان بمستوى متدنٍ، ويعود ذلك إلى ضعف بيئة العمل من وسائل اتصال وتجهيزات مكتبية، وقلة عدد الموظفين. كما ثبت حاجة أغلب الموظفين إلى المهارات اللازمة في أسلوب التواصل ووسائل الإقناع عبر وسائل الاتصال الحديثة.

الثالث عشر : كشفت الدراسة، عن أن إجراء المقابلات مع الحالات عند دخولهن يتم من قبل إخصائية اجتماعية ويحدد إخصائية اجتماعية للحالة تكون مسؤولة عنها طيلة مدة بقائها في الدار، كما اتضح أن جميع المقابلات من الإخصائيات الاجتماعيات تكون في البداية عبارة عن أخذ إفادة الحالة عن موضوعها.

الرابع عشر : اتضح من نتائج الدراسة عدم استخدام نموذج للمقابلات مع أطراف البلاغ رغم وجوده على النظام، ولا يتم استخدامها إلا في بعض الحالات التي لديها مشكلة كبيرة يقدرها مدير الحالة، وكذلك الحال بالنسبة لدراسة الحالة إلا في حالات نادرة، وفي حال طلبت الإفادة من جهة معينة مثل الأمارة أو المحكمة، وما يتم عمله

هو كتابة ملخص في التعقيب على النظام وإرفاق الإفادات التي يتم أخذها من أطراف المشكلة، ويعود ذلك إلى قلة عدد الموظفين وبعض المشكلات المتعلقة بالنظام، من أهمها شبكة النت، كذلك ضعف المنهجية المهنية وضعف بيئة العمل.

الخامس عشر : يتضح من خلال نتائج المقابلات مع الموظفين، أن أهم الإجراءات وخطوات العمل التي يقومون بها هي: توزيع البلاغات على الموظفين من الإخصائيين الاجتماعيين في القسمين الرجال والنساء من قبل مدير الوحدة في كلً من الطائف ومكة المكرمة، أما جدة فهناك موظف مكلف بالمهمة إخصائي اجتماعي بالإضافة إلى عمله، كما أن نوع المبلغ (رجلاً، أو امرأة) هو المحدد للموظف الذي سيقوم بالتعامل مع البلاغ، فإذا كان مصدر البلاغ رجلاً تتم إحالته لقسم الرجال وإذا كان امرأةً يحال لقسم النساء ويصبح الموظف المحال له البلاغ هو مدير الحالة، يقوم الموظف بالاطلاع على البلاغ، ومن ثم الاتصال بالمبلغ وطلب حضوره وأخذ إفادة خطية ثم الاتصال على الطرف المتضرر، ومصدر الإيذاء، ثم تقريب وجهات النظر بينهم، وأخذ تعهد على مصدر الإيذاء بعدم تكرار العنف. كما اتضح أن الموظفين يحرصون على حضور المبلغ والاستماع إليه وأخذ إفادته في بعض الحالات، وفي حال عدم حضور المبلغ غير المتضرر يتم إقفال البلاغ. ويبرر الموظفون ذلك بأن هناك بعض من يقومون بالبلاغ بسبب خلافات بينهم ومن باب الحقد ورغبه في الإضرار.

السادس عشر : كشفت الدراسة، عن أن الإجراءات المتبعة في التعامل مع الأطفال المعنفين في حال وجود الأب والأم معًا في الأسرة ما يلي:

16/1 : الأطفال اقل من 12 عامًا يتم طلب حضورهم ومقابلتهم من قبل الإخصائية النفسية والاجتماعية، وفي حال وجود آثار عنف ظاهرة يتم إحالتهم إلى مستشفى الأطفال، وفي حال عدم وجود آثار للعنف لا يتم الكشف الطبي عليهم.

16/2 أخذ تعهد على مصدر الإيذاء بعدم تعنيفهم وأخذ الإقرارات اللازمة على الأبوين.

16/3الأطفال الأكبر من 12 سنة تتم مقابلتهم من قبل الإخصائية النفسية والاجتماعية، وفي حال وجود آثار للعنف تتم إحالته لمستشفى الصحة النفسية.

16/4أخذ تعهد على مصدر الإيذاء بعدم تكرار العنف، وأخذ الإقرارات اللازمة على الأبوين. وفي حال العنف الشديد يتم تسليمهم لأحد الأقارب، أو إيواؤهم بصفة مؤقتة، ومن ثم بقية الإجراءات تعهد، وإرشاد، والعودة للأسرة مرة أخرى.

إجراءات التعامل مع الأطفال المعنفين في حال انفصال الزوجين:

16/5: أخذ إفادة مقدم البلاغ ومقابلة الطفل من قبل الإخصائية النفسية والاجتماعية وفي حال وجود حكم بالحضانة والزيارة يُثبت العنف ولا يتم التدخل في تسليم الطفل وتوجيه المشتكي بالتقدم للمحكمة، وعند طلب الإفادة من المحكمة يتم إرسال خطاب. بينما في حال عدم وجود حكم من المحكمة بالحضانة والزيارة يتم تقدير مصلحة الطفل وتسليمه للجهة الأكثر أمانًا للطفل.

16/6 : كشفت نتائج الدراسة، عن أن العقوبة التي يتم اتخاذها حيال مصدر الإيذاء هي أخذ التعهد فقط، وفي حال تكرار الإيذاء أيضًا التعهد أو إحالة البلاغ إلى الشرطة في حال العنف الخطير وفق اللائحة التنفيذية لنظام الحماية، ويعود ذلك إلى عدم تفعيل نظام العقوبات الوارد في نظام الحماية من الإيذاء المادة السادسة عشرة والمتضمنة .

17- بينت نتائج الدراسة من خلال المقابلات مع الحالات عدم وجود برنامج محدد للأنشطة والبرامج بصورة منتظمة أو محددة بزمن معين، وما تم تقديمه عبارة عن دورات بسيطة وباجتهادات شخصية من فريق العمل. وقد يفسر ذلك بسبب عدم وجود ميزانية مخصصة كافية لإعداد البرامج، وكذلك عدم وجود المختصين بالتخطيط لها وتنفيذها، وقلة الكوادر البشرية العاملة في الحماية وسوء المبنى في محافظة جدة.

المراجع :

1-عبادة ,مديحه, خالد ,أبو دحدوح(2008) العنف ضد المرأة,دار الفجر للنشر والتوزيع,القاهرة,الطبعة الأولى,ص 5.

2-كراشدة ,منير (2009)العنف الأسري,عالم الكتاب الحديث,الأردن,الطبعة الأولى,ص 166.

3-الرديعان ,خالد (2008)العنف الأسري ضد المرأة:, مجلة العلوم الأمنية, مجلد 17,عدد 39,ص ,.102.

4-المالكي، فهد احمد (2012) آليات التعامل مع المرأة المعنفة أسريًا، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

5- الصغير، محمد حسن (2012)، العنف الأسري في المجتمع السعودي أسبابه وآثاره الاجتماعية، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، ط (1).

6-اليوسف، عبد الله عبدالعزيز، وآخرون(2005)، العنف الأسري- دراسة ميدانية على مستوى المملكة. وزارة الشؤون الاجتماعية: الرياض.

7-حسان، حسن عبدالغني (2011)، فن التعامل الأسري في الإسلام: دراسة دعوية في ضوء الواقع المعاصر، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة الأزهر، مصر، ج 2، ع29.

8-رطروط، السيد عادل توفيق، ودرويش خليل (2009) برامج أنظمة حماية الأسرة وفاعليتها في تغيير أوضاع الأسر التي مارست العنف مع أطفالها في الأردن، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية.

9-عبيدو، حسان محمود (2010) آليات المواجهة الشرطية لجرائم العنف الأسري، جامعة نايف للعلوم الأمنية، رسالة دكتوراه.

10-كتب خانة , اسماعيل(2006) أسس علم الاجتماع . خوارزم العلمية للنشر والتوزيع , جدة الطبعة الثانية.

عبدالجواد , مصطفى خلف (2002) قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع. مصر, جامعة القاهرة.

11-برقاوي , خالد بن يوسف (2007) العنف الاسري واسهامات الخدمة الاجتماعية في التصدي له : دراسة نظرية تحليلية , مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية- مصر , العدد 22, مجلد 1.

12-(وزارة الشئون الاجتماعية اصدار عام (1431هـ/1432هـ)

13- وزارة العمل والشئون الاجتماعية.